

أثر التضخم في ربحية المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في سورية للفترة
(2010-2018)

د. أسمهان خلف* د. عثمان نقار** مؤمنه عدنان فاعور***

(الإيداع: 31 آب 2020 ، القبول: 17 تشرين الثاني 2020)

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التضخم في ربحية المصارف الإسلامية الخاصة في سورية، والتي تم قياسها بنسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية للفترة 2010-2018، اعتماداً على القوائم المالية السنوية للمصارف الإسلامية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي واستخدام الأساليب الإحصائية الخاصة بالبيانات الزمنية المقطعية وتقدير نموذج الانحدار التجميعي للمصارف الإسلامية المدروسة باستخدام برنامجي EXCEL و SPSS. توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للتضخم في ربحية هذه المصارف الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: التضخم، الربحية، المصارف الإسلامية في سورية.

* أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد في جامعة حماة - اختصاص سياسات مالية ونقدية

** أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد في جامعة حماة - اختصاص المعالجة الآلية للمعلومات

*** طالبة دكتوراه في قسم الاقتصاد في جامعة حماة - اختصاص: تمويل ومصارف (مصارف إسلامية)

The Effect of Inflation on the Profitability of Islamic Banks An Applied Study on Islamic Banks in Syria for the Period (2010–2018)

D. Asmahan Khalaf* D. Othman Naqar Moamena Adnan Faour*****

(Received: 31 August 2020, Accepted: 17 November 2020)

Abstract:

This study aimed to identify the impact of inflation on the profitability of private Islamic banks in Syria, which was measured by the rate of return on assets and the rate of return on property rights for the period 2010–2018, based on the annual financial statements of Islamic banks published in the Damascus Stock Exchange. On the descriptive approach, the use of statistical methods related to temporal cross-sectional data, and the estimation of the cumulative regression model for the studied Islamic banks using EXCEL and SPSS programs. The study found a positive, statistically significant impact of inflation on the profitability of these Islamic banks.

Key words: inflation, profitability, Islamic banking in Syria.

* Assistant Professor in the Department of Economics at the University of Hama – Specialization in Financial and Monetary Policies.

** Assistant Professor in the Department of Economics at the University of Hama – Specialization in Automated Information Processing.

*** PhD Student in Economics Department at the University of Hama – Specialization: Finance and Banking (Islamic Banks)

1-المقدمة:

تؤدي المصارف الإسلامية دوراً مهماً في تشغيل الاقتصاد نظراً لأنها الوسيط المالي الذي يوجه الأموال من المدخرين إلى المستثمرين للاستثمار وتمويل المشاريع في جميع القطاعات الاقتصادية باستخدام صيغ الاستثمارات الإسلامية (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاستصناع...) إلى غير ذلك من أنواع صيغ الاستثمار التي تصلح للاستخدام في كافة الأنشطة وهذا يُسهم في النمو الاقتصادي للبلد. فعند قيام المصارف الإسلامية بممارسة أعمالها فإنها تتعرض لمشكلات متعلقة بالمخاطر الداخلية تؤثر في أرباحها، وهذه المخاطر تتباين في أشكالها، وأسبابها، وترتبط معظمها ببنود الميزانية ويستطيع المصرف السيطرة عليها، إلا أن هناك مخاطر أخرى خارج بنود الميزانية لا يستطيع المصرف السيطرة عليها وهي التغيرات التي تحدث في الاقتصاد الكلي ومنها التضخم، فالتضخم هو إحدى المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الاقتصاديات المتقدمة والنامية، وتتجسد هذه المشكلات نتيجة لأسباب عديدة كزيادة النقد المتداول والزيادة في الدخل، وبما أن الربحية تعد الهدف الرئيس الذي تعتمد عليه كل مؤسسة مالية بُغية تحقيق البقاء والاستمرارية، إلا أن هذه التغيرات ستؤثر حتماً على ربحيتها، فالربحية مفهوم واسع وقياسها يعتبر مسألة دقيقة نظراً لدورها في تقييم أداء المصارف، وتأثرها بمعدلات التضخم، لأن ارتفاع معدلات التضخم وانخفاضها يؤثر في عمليات الاستثمار، لذلك فقد حظيت هذه الظاهرة بأهمية كبيرة وأصبحت من أكثر المشاكل التي تتعرض للبحث والتحليل نظراً لما تُخلّفه من آثار على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح لزاماً على إدارات المصارف اعتماد أساليب علمية حول كيفية إدارة هذه التغيرات وابتكار طرق تعمل على الوصول إلى تحقيق الأهداف.

2-مشكلة البحث:

مما سبق ذكره عن مشكلة التضخم التي تتعرض لها اقتصاديات الدول، ولما تفرزه هذه المشكلات من آثار في المصارف العاملة في هذه الدول، يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال صياغة السؤال الآتي:

- ما هو أثر التضخم في ربحية المصارف الإسلامية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

1. ما مدى تأثير التضخم مقياساً بمؤشر لاسبير في معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية؟
2. ما مدى تأثير التضخم مقياساً بمؤشر لاسبير في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية؟

3-أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحديد أثر التضخم في معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية.
2. تحديد أثر التضخم في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية.

4-أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في الجانبين الآتيين:

الجانب العلمي:

تأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة لمعرفة أثر التضخم في ربحية المصارف الإسلامية، حيث أن زيادة مستويات التضخم نتيجة لارتفاع أسعار السلع الغذائية ومنتجات الوقود وتكاليف النقل، ولّد تأثيرات كثيرة في النشاط الاقتصادي، وهذا سينعكس على ربحية المصارف، لذلك كان من الضروري دراسة أثر التضخم في ربحية المصارف الإسلامية بهدف تسليط الضوء على هذه التأثيرات التي يولدها التضخم على ربحية المصارف وتقديم المعلومات لإدارات المصارف لما تحدثه هذه الظاهرة الاقتصادية من تغيرات جوهرية على القوائم المالية.

الجانب العملي:

تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال تحليل البيانات المالية للمصارف الإسلامية لتحديد أثر التضخم في ربحية المصارف الإسلامية في سورية وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية panel Data للوصول إلى نتائج يمكن أن تفيد هذه المصارف لاتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة الآثار السلبية إن وجدت.

5-فرضيات البحث:

بهدف الإجابة عن سؤال البحث وفي سبيل تحقيق أهدافه تم وضع الفرضيتين الآتيتين:

- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتضخم مقياساً بمؤشر لاسبير في معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتضخم مقياساً بمؤشر لاسبير في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية.

6-منهجية البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي، القائم على جمع المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث من مصادرها المختلفة كالكتب والتقارير الصادرة عن الجهات المعنية والأبحاث المنشورة في المجالات المتخصصة والمؤتمرات، إضافة إلى الاعتماد على الأساليب الإحصائية الخاصة بالبيانات الزمنية المقطعية panel Data حيث تم تقدير نموذج الانحدار التجميعي للمصارف الإسلامية المدروسة باستخدام برنامجي EXCEL و SPSS وتفسير النتائج.

7-متغيرات البحث:

- المتغيرات المستقلة وتمثلت بـ:

- معدل التضخم

- المتغيرات التابعة وهي نسب الربحية وتمثلت بـ:

- معدل العائد على الأصول
- معدل العائد على حقوق الملكية

8-مجتمع وحدود البحث:

مجتمع البحث: يتكون مجتمع البحث من المصارف الإسلامية في سورية وعددها ثلاثة (بنك سورية الدولي الإسلامي، بنك الشام، بنك البركة).

الحدود المكانية: اقتصر البحث على دراسة المصارف الإسلامية في سورية.

الحدود الزمانية: تمت الدراسة التطبيقية لهذا البحث ضمن الفترة من عام 2010 وحتى عام 2018.

9-الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي لها علاقة بالبحث الحالي:

1. دراسة Hong، Abdul Razak، Siew Chun، Shaikh Hamzah، لعام (2015)، Journal of Islamic

Economics، بعنوان "The Impact Of Nominal GDP And Inflation On The Financial Performance Of Islamic Banks In Malaysia", Malaysia.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير الناتج المحلي الإجمالي الإسمي والتضخم في متغيرات الربحية والسيولة ومخاطر الائتمان والأداء التمويلي المتعثر خلال الفترة الممتدة من عام 2007 إلى عام 2011. وظهرت نتيجة الانحدار أن القيمة الاسمية للناتج المحلي الإجمالي لها تأثير كبير على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل العائد على الأصول ونسبة السيولة وحقوق الملكية

إلى صافي التمويل. أما بالنسبة للانحدار اللوغاريتمي الخطي بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم كمتغيرات تابعة، فقد أظهرت النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي على العائد على الأصول (ROA) ونسبة السيولة و EQL (حقوق الملكية إلى إجمالي السيولة). وبالنسبة لمعدل التضخم فقد أظهرت النتائج أن معدل التضخم له علاقة سلبية مع نسبة الربحية (ROE و ROA) ولا يوجد تأثير بينهما. وتم الاعتماد في هذه الدراسة على استخدام تحليل الانحدار الخطي.

2. دراسة Wasiuzzaman، Ayu Bt Ahmad Tarmizi، Shaista، Hanimas، لعام (2010)، Journal of Islamic Economics، بعنوان "Profitability of Islamic Banks in Malaysia: An Empirical

Analysis.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير الخصائص المصرفية ومحددات الاقتصاد الكلي في ربحية المصارف الإسلامية في ماليزيا. حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتحليل البيانات التي تم جمعها من 16 مصرف إسلامي من أجل فهم محددات ربحية البنوك الإسلامية في ماليزيا. حيث تراجعت المحددات الخاصة بالمصرف مثل الرسملة وجودة الأصول والسيولة والكفاءة التشغيلية مقابل الربحية. بالإضافة إلى ذلك، تم تضمين متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في التحليل. وظهرت نتائج هذه الدراسة أن جودة رأس المال والأصول لها علاقة عكسية مع ربحية المصرف بينما السيولة والكفاءة التشغيلية لها تأثير إيجابي، وتُظهر متغيرات الاقتصاد الكلي أن كلاً من التضخم ونمو الناتج المحلي كان لهما أثر إيجابي على ربحية المصرف.

*تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في حدود ومجتمع البحث فقد اعتمدت الدراسة السابقة على 16 مصرف إسلامي في ماليزيا بينما في هذه الدراسة تم الاعتماد على المصارف الإسلامية في سورية وعددها ثلاثة من عام 2010 إلى عام 2018، واعتمدت دراسة أخرى على دراسة تأثير الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في متغيرات الربحية والسيولة، كما تختلف هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى في الأساليب والبرامج الإحصائية الذي تم استخدامها في هذا البحث لاختبار الفرضيات وتفسير التغيرات التي يتعرض لها المصرف نتيجة لهذا التأثير.

10- الإطار النظري للبحث:

10-1 مفهوم التضخم:

يُعد التضخم من الظواهر الاقتصادية الكلية التي شغلت الاقتصاديين لفترة طويلة من الزمن، وذلك للأثار التي تخلفها هذه الظاهرة في الاقتصاد بشكل عام، ولا يزال هدف محاربة التضخم والمحافظة على استقرار الأسعار من الأهداف الأساسية التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها والتي تعد مؤشراً على فشل الحكومات أو نجاحها، فالتضخم يتحقق عندما تُصبح الزيادة في كمية السلع والخدمات غير متناسبة مع حجم الزيادة في أدوات الدفع.

أولاً: تعريف التضخم:

التضخم هو من الظواهر التي لم توصف بتعريف واحد محدد من قبل الباحثين والمفكرين إلا أن البعض عرفه بأنه: الإرتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار أو بتعبير آخر الانخفاض المستمر في القوة الشرائية للوحدة النقدية¹.

ويُعرف التضخم بأنه: ناتج عن كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها، وينعكس هذا في صورة ارتفاع مستويات الأسعار².

¹ بوادجي والحريري، عبد الرحيم ومحمد خالد، (2006)، الاقتصاد الكلي، جامعة دمشق، ص 39.

² العصار، رشاد، الحلبي، رياض (2010)، النقود والبنوك، عمان، الطبعة الأولى، دار ضياء للنشر والتوزيع، ص 163

كما يعرف التضخم بأنه: الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين حجم الدخول المتاحة للإنفاق، وحجم السلع والخدمات المتاحة في الأسواق¹.
ومن خلال هذه التعاريف تميل الباحثة إلى تعريف التضخم بأنه: الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار الذي يصاحبه انخفاض في قيمة العملة.

10-2 أنواع التضخم وأسبابه وطرق قياسه:

10-2-1 أنواع التضخم: هناك مجموعة كبيرة من الأنواع التي يتمثل فيها التضخم، ويمكن التمييز بين هذه الأنواع ومنها:

1. التضخم الظاهر (المكشوف): هو ارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات لاعتراضها والحد منها ووفقاً لهذا النوع ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب، أي أن ارتفاع الأسعار يتم بصورة تلقائية².
2. التضخم الزاحف: يتسم هذا النوع من أنواع التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار، وهذا النوع من التضخم يحصل عندما يزداد الطلب بينما العرض أو الإنتاج ثابت (مستقر) فيؤدي إلى ارتفاع في الأسعار، ومستوى الأسعار قد يرتفع بشكل طبيعي إلى 10%³.
3. التضخم المكبوت: وهي حالة يتم خلالها منع الأسعار من الارتفاع من خلال سياسات تتمثل بوضع ضوابط وقيود وإشراف الدولة على جهاز الأثمان وتدخلها في الحياة الاقتصادية والتي من شأنها تتحكم في الأسعار وتمنع ارتفاعها وتعمل على تخفيضها لتحقيق أهداف اجتماعية⁴.
4. التضخم الجامح (المفرط): تتمثل في زيادة الأسعار زيادة كبيرة ستبعتها زيادة مماثلة في الأجور مما يؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج وخفض معدل الربح الأمر الذي يحتم زيادة الأسعار والأجور من جديد وفي حال استمرار التضخم على هذا النحو فإنه قد يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتتهار معه قيمة الوحدة النقدية كما حدث لكثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية، حيث لم يكن هناك استقرار اقتصادي وتواجه الدول صعوبات كثيرة من أجل السيطرة على هذا النوع لأنه يؤدي إلى ضعف الحكومات وعجزها عن الوقوف في مواجهته، ولذلك تنعدم الثقة في النقود⁵.

10-2-2 أسباب التضخم:

- يُعد التضخم هو انعكاس لاختلال في توازن القوى الاقتصادية، ينتج عن تفاعل عدة عوامل لا بد من تحديدها، ومعرفة طبيعة العلاقة بينها، لذلك تنشأ ظاهرة التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة منها:
- تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي من قبل دول أخرى: تُمارس من قبل قوى خارجية، ولذلك ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة⁶.
 - العامل النقدي: إن زيادة كمية النقود وسرعة تداولها يعد من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى التضخم، ويؤكد الاقتصاديون التقليديون هذه النظرية بأنه من الممكن تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار عن طريق زيادة كمية النقود بنفس معدل

¹ ملوخية، أحمد (2005)، الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، مكتبة بستان المعرفة، جامعة الاسكندرية، ص 308.

² قناوي، عزت (2005)، أساسيات في النقود والبنوك، القاهرة، دار العلم والتوزيع، ص 63

³ الزرقان، صالح طاهر (2010)، العوامل المالية والاقتصادية المؤثرة في عوائد الأسهم، عمان، دار جليس الزمان، ص 49.

⁴ بكر، نجلاء (2000)، اقتصاديات النقود والبنوك، السعودية، أكاديمية طبية، وزارة التعليم العالي، ص 119.

⁵ الوادي، سمحان، سمحان، محمود حسين، حسين محمد، سهيل أحمد، (2009)، النقود والمصارف، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص 79.

⁶ عبدربه، رائد محمد (2013)، الاقتصاد السياسي، عمان، الجنادرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 176.

نمو الناتج القومي داخل النظام الاقتصادي فإذا حدثت وازدادت كمية النقود بمعدل أسرع من معدل نمو الناتج القومي فإن المستوى العام للأسعار يرتفع ويحدث التضخم¹.

- تضخم ناشئ عن الطلب: ينشأ هذا التضخم نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد مع ثبات حجم السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الإنتاج، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر و متزايد².
- زيادة التكاليف: ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية، كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب وأجور منتسبيها من العاملين ولا سيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية والذي يأتي بسبب مطالبه العاملين برفع الأجور³.

10-2-3 طرق قياس التضخم:

توصل جميع الخبراء بعدم وجود مقياس دقيق للتضخم، فهناك عدة طرق مختلفة لقياسه وهي:

1. طريقة الأرقام القياسية

2. طريقة الفجوات التضخمية

وسيتم التعرض لشرح طريقة الأرقام القياسية نظراً لاستخدامها في الدراسة.

- * تقاس ظاهرة التضخم من خلال الاعتماد على الأرقام القياسية ومن ثم مقارنتها مع سنوات سابقة ويدعى ذلك بالتضخم السعري، حيث تنقسم الأرقام القياسية الخاصة بحساب تغيرات الأسعار إلى أنواع ومن أهمها ما يلي:
- الرقم القياسي البسيط للأسعار⁴: وهو عبارة عن مجموع أسعار السلع سنة المقارنة مقسوماً على مجموع أسعار السلع في سنة الأساس ويشار إليه بالصيغة:

$$\text{الرقم القياسي} = \text{مجم أسعار السلع في سنة المقارنة} / \text{مجم أسعار السلع في سنة الأساس} * 100$$

- الرقم القياسي المرجح: من عيوب الرقم القياسي البسيط أن السلعة مرتفعة الثمن يكون أثرها كبيراً، إذ لا يأخذ هذا الرقم بالأهمية الحقيقية للسلعة، ولتلافي هذا النقص يتم ترجيح الأسعار بكميات كل سلعة ويكون هذا الترجيح إما بكميات سنة الأساس فيتم الحصول على الرقم القياسي (لاسيبر) وإما الترجيح بكميات سنة المقارنة فنحصل على الرقم القياسي (باش) وذلك وفق ما يلي⁵:

$$\text{الرقم القياسي باش} = \text{مجم (السعر في سنة المقارنة} \times \text{الكمية في المقارنة)} / \text{مجم (السعر في سنة الأساس} \times \text{الكمية في المقارنة)} * 100$$

- ومنه فإن الرقم القياسي باش يعبر عن أثر تغير السعر كما لو أن الكميات في سنة المقارنة قد اشترت في سنة الأساس. أما بالنسبة للرقم القياسي لاسبير فيتم حسابه وفقاً للمعادلة التالية⁶:

¹ قحف، منذر (2013)، قضايا معاصرة في النقود والبنوك والمساهمة في الشركات، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ص 35.

² عبد الباقي، اسماعيل ابراهيم (2016)، إدارة البنوك التجارية، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، ص 54.

³ مرجع سبق ذكره، الاقتصاد السياسي، ص 176.

⁴ عبد اللاوي، عقبة (2020)، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر، مطبعة الرمال، ص 52.

⁵ العامري، سعود جايد مشكور (2014)، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، عمان، الطبعة الثانية، ص 42.

⁶ مرجع سبق ذكره، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، ص 53.

الرقم القياسي لاسبير = مج (السعر في سنة المقارنة × الكمية في الأساس) / مج (السعر في سنة الأساس × الكمية في الأساس)*100

يعبر رقم لاسبير عن أثر تغير السعر، كما لو بقيت الكميات في فترة الأساس هي نفسها في فترة المقارنة.

10-3 العوامل المؤثرة فيها:

10-3-1 مفهوم الربح والربحية: إن مفهوم الربح يختلف عن الربحية حيث إن لكل واحدٍ منهما تعريف وغرض خاص

يسعى إلى تحقيقه، لذا ستستعرض الباحثة أبرز التعاريف لتوضيح كلا المفهومين في المصارف.

(1) مفهوم الربح¹: هو الزيادة الحاصلة في صافي الملكية خلال فترة زمنية محددة، أو هو النمو الحاصل في القيمة، أي أنه محاولة لكسب المال بشراء السلع بسعر منخفض وبيعها بسعر عالي. فالربح هو الفارق بين إجمالي الإيرادات

المتحققة مطروحاً منها إجمالي التكاليف.

(2) مفهوم الربحية: تعد الربحية مؤشراً رئيسياً لتقييم أداء المصرف وتعزيز ثقة المتعاملين معه بقدرته على استخدام موارده

بكفاءة عالية لذا فإن من أبرز التعاريف الخاصة بالربحية هي كالآتي:

تُعرف الربحية بأنها²: العلاقة بين الأرباح التي يحققها المصرف والاستثمارات التي أسهمت في تحقيقها، وتعد الربحية هدفاً ومقياساً للحكم على كفاءة إدارة المصرف في استخدام الموارد على مستوى الوحدة الكلية والجزئية.

10-3-2 العوامل المؤثرة في الربحية: يوجد العديد من العوامل التي تواجهها المصارف سواء كانت هذه العوامل خارجية

أو داخلية وستستعرض الباحثة شرحاً موجزاً لبعض من هذه العوامل كالآتي:

1-العوامل الخارجية: هناك مجموعة من العوامل الخارجية التي تؤثر في فعالية المصرف ومنها:

- التضخم³: يعد التضخم عاملاً مهماً من عوامل ربحية المصرف، وتأثير التضخم على نمو إيرادات المصرف أو على أرباحه يعتمد على كون المصرف يعمل على إدارة تكاليفه المتزايدة بشكل أعلى من معدل ارتفاع التضخم، ويرتبط التضخم عادةً بالربحية العالية، حيث يؤدي إلى ارتفاع تكلفة العمليات التجارية وتكلفة التشغيل، وفي ذات الوقت ازدياد الربحية، ويظهر هذا الارتباط في ارتفاع العوائد التي يحققها المصرف عند حدوث التضخم أكثر من ارتفاع تكاليفه، وذلك نتيجة الارتباط بين ارتفاع معدلات التضخم مع ارتفاع أسعار الفائدة على الائتمان وارتفاع العائد على الاستثمار، ولكن ذلك يعتمد أساساً على صلابة الاقتصاد، والتي تسمح للنتيجة الدقيقة بالتضخم وضبط سعر الفائدة وفق ذلك ومن ثم بتحقيق الأرباح.

- عوامل قانونية⁴ كالتشريعات القانونية وقرارات المصرف المركزي والضوابط المصرفية): حيث تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة في أداء المصارف بشكل عام، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف

1 قنطججي، سامر(2010)، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار أبي الفداء العالمية للنشر، الطبعة الأولى، ص 100.

²عقل، مفلح(1989)، مقدمة في الإدارة المالية، عمان، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، ص 42.

³ Tariq, Waqas, Usman. Muhammad, Aman. Inam (2014), **Determinants of Commercial Banks Profitability: Empirical Evidence from Pakistan**, International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol. 4, No. 2, Pp10-22.

⁴ مرهج، منذر، حمودة، عبد الواحد، مزريق، رامي(2014)، تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 2، ص 334.

إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات إضافية على بعض المصارف.

- المنافسة: تؤثر المنافسة بين المصارف على ربحيتها وذلك بسبب محدودية مواردها المتاحة، واضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات ربح عالية للحصول على هذه الموارد الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد، وبالتالي التأثير سلباً على معدلات الربحية¹.

2-العوامل الداخلية: من أهم العوامل الداخلية المؤثرة في الربحية والتي تستطيع إدارة المصرف السيطرة عليها:

- عمر المصرف: المصارف التي أُسِّسَتْ حديثاً ليست رابحة بما فيه الكفاية، ولا سيما في السنوات الأولى من التشغيل، فهي تركز على زيادة حصتها السوقية، بدلاً من التركيز على تحسين الربحية، وكلما كان عمر المصرف أطول كان معروفاً من قبل العملاء أكثر من غيره، مما يؤثر على ثقة هؤلاء العملاء به والقائمين عليه، وبالتالي يؤثر على ربحية المصرف إيجاباً².
- حجم المصرف وإدارته³: يقاس حجم المصرف بمقدار ما يملكه من موجودات أو من حقوق الملكية، فكلما كبر حجم المصرف يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الأصول، فهذا المعدل يكون كبيراً في المصارف الصغيرة وذلك بالمقارنة مع المصارف الكبيرة، لذا فإن حجم الودائع في المصارف الكبيرة يكون أكبر من المصارف الصغيرة الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية، وتزيد من ثقة الجمهور المتعاملين معها مما قد ينعكس على حجم ودائع العملاء. واستناداً إلى العوامل التي تتأثر بها المصارف عامة؛ إلا أن المصارف الإسلامية بشكل خاص تتأثر بالإضافة لهذه العوامل بعوامل أخرى، ومن أهمها ما يلي⁴:
- مدى استقرار الظروف الاقتصادية في الدولة والدول المجاورة، حيث تتأثر ربحية المصارف بشكل كبير بمدى استقرار الظروف الاقتصادية في الدولة، فكلما اتجهت هذه الظروف نحو الاستقرار ازداد احتمال تحقيق الربحية، فبينما تتجاوز المصارف التقليدية هذه الظروف بفرضها مزيداً من الفوائد؛ فإن المصارف الإسلامية تسعى جاهدة لتحقيق الاستقرار للمحافظة على ربحيتها. ففي حالات الرواج الاقتصادي يتوسع النشاط الاقتصادي ويزداد حجم المبيعات، ويرافق ذلك زيادة الطلب على الخدمات المصرفية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إيرادات المصرف من العمولات، وبالتالي زيادة الربحية، بينما تتأثر ربحية المصرف عكساً في حالات الكساد الاقتصادي⁵.
- مخاطر سعر الفائدة: تتعرض المصارف الإسلامية لمخاطر سعر الفائدة ولكن بطريقة مختلفة، حيث أنها تعتمد في تقدير هامش الربح في المراجعات. ونظراً لعدم جواز تغيير هامش الربح؛ فإن المصارف الإسلامية ستتعرض للمخاطر

¹ محمد، علي محمود(2014)، سعر الفائدة في ربحية المصارف التجارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 1، ص 543.

²Aburime, UHOMOIBHI, (2014), DETERMINANTS OF BANK PROFITABILITY: COMPANY-LEVEL EVIDENCE FROM NIGERIA, University of Nigeria, Nigeria, P.10.

³حزوري، حسن(2015)، العوامل المؤثرة في ربحية المصارف (دراسة تحليلية على عينة من المصارف الخاصة في سورية)، مجلة جامعة الفرات، المجلد 10، العدد 40، ص 80.

⁴العبيد، ميمون علي(2015)، أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية، مجلة جامعة البعث، المجلد 73، العدد 9، ص 131.

⁵ Adeusi S, and et al, (2014), DETERMINANTS OF commercial bank's PROFITABILITY, international journal of Economics, commerce and management, u.k, vol.2, Issue.12, P.4.

الناشئة عن تغير سعر الفائدة في السوق المصرفية خلال فترة الأجل، وهذه التغيرات قد تؤثر في إيراداتها بصورة غير مباشرة، من خلال انتقال العملاء غير المهتمين بالحكم الشرعي لهذه الفائدة¹.

10-3-3 النسب المالية للربحية:

تُعبّر نسب الربحية في المصارف على قدرتها على توليد الأرباح، فهي مؤشراً هاماً لتقييم الكفاءة الإدارية ومدى نجاح نشاط المصرف في ظل الظروف الاقتصادية، وتشمل هذه النسب ما يلي:

1. **العائد على الأصول (ROA) Return on Assets**: ويقصد به نسبة ربح العمليات إلى الأصول. تُستخدم هذه النسبة لقياس مدى كفاءة المصرف في استخدام الأصول الأمثل في توليد الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة². وتعتبر هذه النسبة من أكثر النسب شيوعاً لقياس الأداء المالي في الصناعة المصرفية، يتم حساب هذه النسبة من خلال الصيغة التالية³:

$$\text{معدل العائد على الأصول (ROA)} = \text{صافي الربح بعد الضرائب} \div \text{إجمالي الأصول} \times 100$$

كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح.

2. **العائد على حقوق الملكية (ROE) Return on Equity**: تتمثل حقوق الملكية في رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة، ويقاس العائد على حقوق الملكية ما يحصل عليه الملاك من وراء استثمارهم لأموالهم في المصرف⁴. ويتم حساب هذه النسبة من خلال الصيغة التالية⁵:

$$\text{العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \text{صافي الربح بعد الضرائب} \div \text{حقوق الملكية} \times 100$$

فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف بضمان تحقيق ربح أكبر⁶.

11-الدراسة التطبيقية:

11-1 لمحة عن المصارف الإسلامية في سورية:

يُعد عام 2005م الانطلاقة الرسمية للمصارف الإسلامية في سورية من خلال المرسوم التشريعي رقم 35 تاريخ 2005/5/4م، لكي تساهم المصارف الإسلامية مع المصارف الأخرى المرخصة في دعم البيئة الاستثمارية في سورية وبموجب هذا المرسوم تم تأسيس ثلاثة مصارف إسلامية هي:

¹ محمد، فضل عبد الكريم(2010)، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، البحرين، ص 32.

² الشيخ، فهمي،(2008)، التحليل المالي، فلسطين، رام الله، الطبعة الأولى، ص 44.

³ النعيمي، التميمي، عدنان تايه، أرشد فؤاد(2008)، التحليل والتخطيط المالي، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر، ص 102.

⁴ كنجو، كنجو، خلف، أسهان، (2014)، إدارة المؤسسات المالية، منشورات جامعة البعث، كلية الاقتصاد، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ص 123.

⁵ عبد الهادي، محمد سعيد(1999)، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل – التحليل المالي، عمان، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع ص 200.

⁶ Badreldin, Ahmed Mohamed(2009), **Measuring the Performance of Islamic Banks by Adapting Conventional Ratios**, Faculty of Management Technology, Working Paper No. 16 October,p.5.

مصرف البركة	مصرف سورية الدولي الإسلامي	مصرف الشام الإسلامي	
تم الترخيص لمصرف البركة بتاريخ 6/1/2010م.	تم الترخيص لمصرف سورية الدولي الإسلامي بتاريخ 9/7/2006م.	يعد مصرف الشام أول مصرف إسلامي في سورية وقد بدأ عمله بتاريخ 8 / 27 / 2007م.	الترخيص
تأسس المصرف برأس مال المكتتب به 5000000000 ليرة سورية مؤزعا على 10000000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد.	تأسس المصرف برأس مال المكتتب به 5000000000 ليرة سورية مؤزعا على 10000000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد.	تأسس المصرف برأس مال مقداره 5000000000 ليرة سورية مؤزعة على 5000000 سهم بقيمة اسمية 100 ليرة سورية للسهم الواحد.	حجم رأس المال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية.

11-2 عرض المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة للمصارف الإسلامية:

الجدول رقم (1): المتغيرات المستقلة والتابعة للمصارف المدروسة

المتغيرين التابعين للمصارف الإسلامية						المتغير المستقل	
مصرف سورية الدولي الإسلامي		مصرف شام		مصرف البركة		نسبة التضخم %	السنة
نسبة العائد على حقوق الملكية % ROE	نسبة العائد على الأصول % ROA	نسبة العائد على حقوق الملكية % ROE	نسبة العائد على الأصول % ROA	نسبة العائد على حقوق الملكية % ROE	نسبة العائد على الأصول % ROA		
12.5	0.96	2.43	0.64	10.26-	4.53-	4.40	2010
9.86	1.38	7.9	2.93	4.81	0.69	4.75	2011
5.73	0.62	6.68	1.33	12.21	1.46	36.7	2012
2.02	0.21	31.23	4.15	34.19	4.33	89.62	2013
-2.25	-0.23	21.38	3.06	24.01	2.82	22.73	2014
38.44	4.46	35.8	5.46	40.98	4.48	38.46	2015
43.19	5.74	35.21	4.55	37.66	4.34	47.70	2016
-6.91	-0.6	-10.87	-1.88	1.0	0.08	18.08	2017
8.59	0.65	3.45	0.55	13.62	1.10	0.94	2018

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة في سوق دمشق وعلى المكتب المركزي للإحصاء .

يظهر الجدول السابق النسب المالية المستخدمة في حساب معدلات الربحية في المصارف الإسلامية بالاعتماد على القوائم

المالية والتقارير السنوية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية واستخدام برنامج Excel لحسابها.

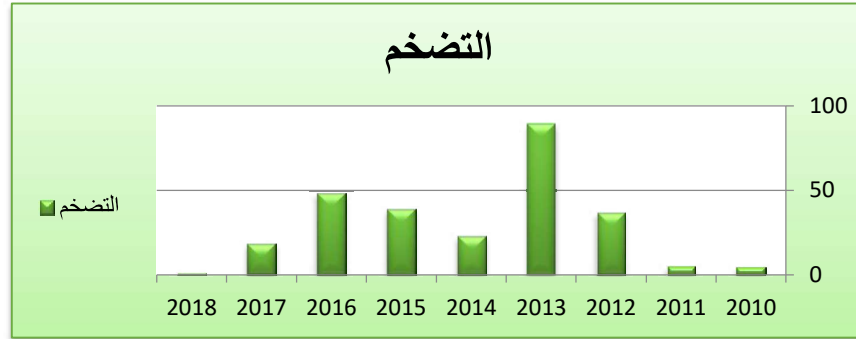
وتم حساب معدل التضخم بالاعتماد على الرقم القياسي لمؤشر لاسبير في مصرف سورية المركزي والمكتب المركزي

للإحصاء وهو عبارة عن التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة (التي يراد قياسها) وتسمى سنة المقارنة إلى

الأسعار في السنة السابقة لها وتسمى بسنة الأساس. وفيما يلي شكل يوضح تطور التضخم وحركة العائد على الأصول،

ومعدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2018.

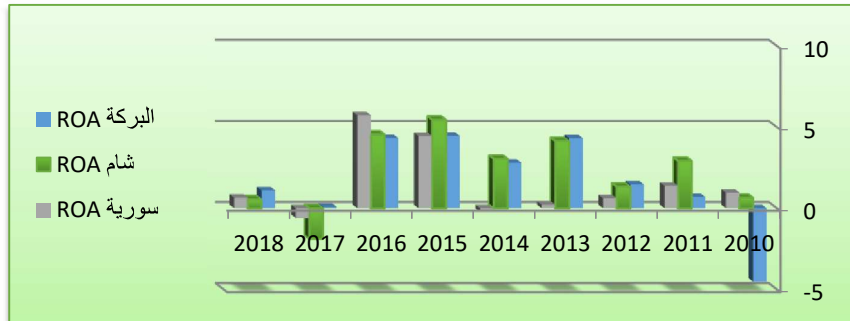
- معدل التضخم:



الشكل رقم (1): تطور معدل التضخم خلال الفترة (2010-2018)

من خلال الشكل واعتماداً على البيانات المنشورة في مصرف سورية المركزي والمكتب المركزي للإحصاء تبين للباحثة أن معدل التضخم حقق أعلى نسبة في عام 2013، وتعود هذه الزيادة بشكل رئيس إلى ارتفاع مساهمة مكونات الأغذية، تليها مساهمة مكون السكن والكهرباء والوقود، وعلى الرغم من استقرار سعر الصرف نتيجة عمليات التدخل في السوق التي قام بها مصرف سورية المركزي، إلا أن أسعار النفط كانت مرتفعة في هذا العام، ويعود سبب ارتفاعها إلى الاضطرابات الحاصلة في الدول العربية؛ وفي عام 2018 بلغ التضخم أدنى نسبة، ويعود هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى انخفاض المساهمات بمجمليها حيث انخفضت مساهمة مكون النقل والأغذية، ومساهمة مكون التعليم والترويج، بينما سجلت المكونات الباقية مستويات سالبة وهي التجهيزات لأعمال الصيانة ومكونات الملابس والسكن والمياه والكهرباء والوقود، كما أن هذا الانخفاض يعزى إلى استقرار سعر الصرف لليرة السورية وهذا الاستقرار يعود نتيجة اتخاذ مصرف سورية المركزي لمجموعة من الإجراءات المتعلقة بضبط التعامل بالقطع الأجنبي-تنظيم الحوالات وتمويل عمليات الاستيراد- والسماح للمصارف العاملة بشراء القطع الأجنبي من المواطنين مباشرة الأمر الذي أسهم في ارتفاع العرض من القطع الأجنبي والحد من عمليات المضاربة وبالإضافة لذلك استقرار للأوضاع والظروف الحالية ساعد في الحفاظ على قوة الليرة السورية وانخفاض التضخم.

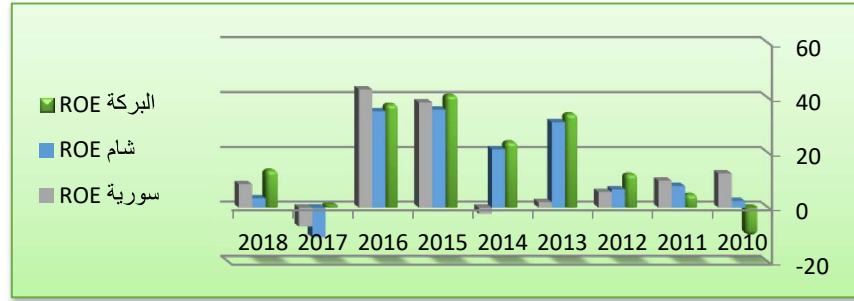
- العائد على الأصول:



الشكل رقم (2): تطور العائد على الأصول خلال الفترة (2010-2018)

يبين الجدول تفاوت المصارف في نسبة معدّل العائد على الأصول وهذه النسبة قد تأثرت بفترة الحرب، لذا ترى الباحثة أن مصرف البركة قد تكيف مع الأزمة _ نظراً لدخوله السوق المصرفية السورية تزامناً مع الأزمة _ رغم أن نسبته كانت متقلّبة إلا أن هذا التقلّب كان أقلّ من المصرفين الآخرين، وهذا يعكس كفاءة الإدارة في تشغيل الأصول، وتحقيق العائد مقابل استثمار الأموال قياساً بالمصارف الأخرى.

- العائد على حقوق الملكية:



الشكل رقم (3): تطور العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2010-2018)

لاحظت الباحثة من خلال الشكل وحسب البيانات المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية تفاوت المصارف في نسبة معدل العائد على حقوق الملكية، وتأثر هذه النسبة بفترة ما قبل الأزمة وفترة الأزمة، حيث استطاع مصرف البركة أن يحقق الارتفاع من خلال عمليات الاستثمار والقدرة على تكيفه مع الأزمة لأنه لا يملك تمويلات كبيرة ومتعثرة.

11-2-1 أثر التضخم في ربحية المصارف الإسلامية:

يعد التضخم من متغيرات الاقتصاد الكلي المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية، لأن ارتفاع معدلات التضخم نتيجة زيادة النشاط الاقتصادي والإنفاق الاستثماري، عادة ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التمويل، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على ربحية المصارف الإسلامية، ففي حال كانت المصاريف التشغيلية أكبر من معدلات التضخم، ولم تستطع المصارف الإسلامية نقل هذه التكاليف إلى العملاء فمن المتوقع أن يؤثر التضخم سلبياً في ربحية المصارف، أما تأثيره الإيجابي يشير إلى أن المصارف تميل إلى جني الأرباح في بيئة تضخمية من خلال زيادة هامش الربحية، والمواظبة على ممارسته للخدمات المصرفية الإسلامية في ظل ارتفاع معدلات التضخم¹.

11-3 المناقشة والنتائج:

قامت الباحثة باستخدام نموذج الانحدار المجمع Pooled Models وهو أحد نماذج التحليل الإحصائي Panel Data Analysis وذلك للحصول على نموذج مقدر مع مراعاة الشروط الخاصة بتطبيق طريقة المربعات الصغرى، وقدّرت المعادلة الأساسية للنموذج كالتالي:

$$Y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \text{Vit} \dots \dots \dots (1-3)$$

حيث:

i: تمثل المصارف.

t: تمثل الزمن.

α: ثابت المعادلة.

β: معامل الانحدار.

Vit: حد الخطأ العشوائي، ويفترض أن يحقق الشروط الثلاثة لتطبيق طريقة المربعات الصغرى.

¹ Cupain Amzal(2016), The Impact of Macroeconomic Variables on Indonesia Islamic Banks Profitability, journal of Economics, vol2, No1, p81.

تبحث نماذج الـ Panel Data Analysis في إيجاد طريقة جديدة يمكن من خلالها استخدام البيانات المقطعية مع بيانات السلاسل الزمنية، وذلك بغرض إيجاد العلاقات المتداخلة بينهما في فترات زمنية مختلفة، وتأتي نماذج البيانات الطولية في نماذج عدة، كـ (نموذج الانحدار المجمع، ونموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية).

ولاختيار النموذج المناسب لا بدّ بدايةً من إجراء اختبار فيشر، فإذا كانت قيمة هذا الاختبار أصغر من القيمة الجدولية يتم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على قبول النموذج التجميعي عندئذ، ورفض الفرضية البديلة التي تشير إلى أن الاختيار الأنسب سيتجه نحو نماذج متعددة.

ولذلك فإنّ اختبار فيشر يتم حسابه وفقاً للقانون التالي:

$$F = \frac{(sscr, 1 - sscr)/(N - 1)(K + 1)}{sscr/(N * T - N(K + 1))}$$

حيث:

$sscr_{c,1}$: مجموع مربعات الأخطاء للنموذج المقترح، بدرجة حرية $(N * T - (K + 1))$.

$Sscr$: مجموع مربعات الأخطاء لكل نموذج من الـ N نموذج المتعلق بكل مفردة i .

يتم المقارنة الإحصائية لـ F المحسوبة مع F_{tab} الجدولية بنفس درجات الحرية.

• فإذا كانت $F < F_{tab}$ يتم قبول فرضية العدم عند مستوى معنوية 0.05 %، وعليه فالنموذج هو نموذج تجميعي متجانس.

• أما إذا كانت $F > F_{tab}$ يتم رفض فرضية العدم عند مستوى معنوية 0.05 %، ويتبين أن النموذج ليس نموذجاً تجميعياً متجانساً.

وعند تطبيق اختبار فيشر لنسبة التضخم مع ROA ظهرت النتائج كالتالي:

• F المحسوبة تساوي (0.66) وكانت F_{tab} تساوي (2.84) عند مستوى معنوية 0.05 وعليه يتم قبول فرضية العدم، ومن ثم فالنموذج هو نموذج انحدار تجميعي متجانس.

وعند تطبيق اختبار فيشر لنسبة التضخم مع ROE ظهرت النتائج كالتالي:

• F المحسوبة تساوي (0.63) وكانت F_{tab} تساوي (2.84) عند مستوى معنوية 0.05 وعليه يتم قبول فرضية العدم، ومن ثم فالنموذج هو نموذج انحدار تجميعي متجانس.

وبعد تقدير النموذج تم التحقق من صلاحية نموذج الانحدار المتعدد التجميعي بإجراء الاختبارات التالية على بواقي النموذج كما يلي:

الجدول رقم (2): التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج انحدار العائد على الأصول على التضخم

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Unstandardized Residual	.111	27	.200	.955	27	.285

يوضح الجدول (2) التوزيع الطبيعي لبواقي المتغيرات حيث ظهرت قيمة الـ $\text{sig} = 0.285$ وهي أكبر من 0.05 فالبواقي تخضع للتوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (3): التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج انحدار العائد على حقوق الملكية على التضخم

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Unstandardized Residual	.067	27	.200	.978	27	.812

المصدر: مخرجات برنامج (spss)

يوضح الجدول (3) التوزيع الطبيعي لبواقي المتغيرات حيث ظهرت قيمة الـ $\text{sig} = 0.812$ وهي أكبر من 0.05 فالبواقي تخضع للتوزيع الطبيعي.

من أجل اختبار الارتباط الذاتي: يظهر الجدول (4) قيمة احصائية Durbin-Watson = 1.459 أما القيم الجدولية كانت $d_u = 1.22$ ، $d_l = 1.07$ ، وبنتيجة المقارنة نقبل فرضية العدم أي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي متسلسل.

يظهر الجدول (6) قيمة احصائية Durbin-Watson = 1.545 أما القيم الجدولية $d_u = 1.22$ ، $d_l = 1.07$ وبنتيجة المقارنة نقبل فرضية العدم أي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي متسلسل.

اختبار الفرضيات:

لقياس التأثير بين المتغير المستقل المتمثل بـ التضخم والمتغير التابع المتمثل بـ الربحية تم استخدام معادلة الانحدار المجمع، وبالاعتماد على بيانات المصارف الإسلامية تم حساب النسب المطلوبة وباستخدام برنامج الـ SPSS تم اختبار فرضيات البحث.

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة التضخم في العائد على الأصول في المصارف الإسلامية:

الجدول رقم (4): معاملات الارتباط والتحديد للمتغيرين لنسبة التضخم والعائد على الأصول

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.490 ^a	.240	.210	2.13952	1.459

a. Predictors: (Constant), inflation

b. Dependent Variable: ROA

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.527	.614		.859	.398
	inflation	.044	.016	.490	2.809	.010

المصدر: مخرجات برنامج (spss)

يوضح الجدول (4) علاقة الارتباط بين نسبة التضخم والعائد على الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط $R=0.490$ وهي تدل على أنّ العلاقة طردية بين المتغيرين، وتبين قيمة معامل التحديد على أن (24%) من التغيرات الحاصلة في العائد على الأصول تتعلق بنسبة التضخم، أي أنه كلما ارتفعت نسبة التضخم أدى ذلك إلى ارتفاع معدل العائد على الأصول، وترى الباحثة أن سبب ذلك يعود إلى الفروقات التي تحدثها إعادة تقييم مركز القطع البنوي.

الجدول رقم (5): اختبار معنوية النموذج للمتغيرين لنسبة التضخم والعائد على الأصول

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	36.122	1	36.122	7.891	.010 ^a
	Residual	114.439	25	4.578		
	Total	150.561	26			

المصدر: مخرجات برنامج (Spss)

يوضح الجدول رقم (5) اختبار معنوية النموذج حيث بلغت القيمة الاحتمالية (Sig=0.01) وهي أقل (0.05) وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة التضخم في العائد على الأصول.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة التضخم في العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية:

الجدول رقم (6): يبين معاملات الارتباط والتحديد للمتغيرين لنسبة التضخم والعائد على حقوق الملكية

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.508 ^a	.259	.229	14.67425	1.545

a. Predictors: (Constant), inflation

b. Dependent Variable: ROE

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.697	4.209		1.353	.188
	inflation	.315	.107	.508	2.953	.007

a. Dependent Variable: ROE

المصدر: مخرجات برنامج (spss)

يوضح الجدول (6) علاقة الارتباط بين نسبة التضخم والعائد على حقوق الملكية، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط $R = 0.508$ وهي تدل على أن العلاقة طردية بين نسبة التضخم والعائد على حقوق الملكية، وتبين قيمة معامل التحديد على أن (25.9%) من التغيرات الحاصلة في العائد على حقوق الملكية تتعلق بنسبة التضخم، أي أنه كلما ارتفعت نسبة التضخم أدى ذلك إلى ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية، وتفسر الباحثة ذلك اعتماداً على مدخلات البيانات المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية ومخرجات برنامج spss حيث كانت صافي الأرباح بعد الضريبة مرتفعة، ويشير ذلك إلى استمرار قيام المصارف الإسلامية بأعمالها على الرغم من وجود هذه الظاهرة.

الجدول رقم (7): اختبار معنوية النموذج للمتغيرين لنسبة التضخم والعائد على حقوق الملكية

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1877.298	1	1877.298	8.718	.007 ^a
	Residual	5383.342	25	215.334		
	Total	7260.640	26			

a. Predictors: (Constant), inflation

b. Dependent Variable: ROE

المصدر: مخرجات برنامج (spss)

يوضح الجدول رقم (7) اختبار معنوية النموذج حيث بلغت القيمة الاحتمالية (Sig=0.007) وهي أقل من (0.05) وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة التضخم في العائد على حقوق الملكية.

12- النتائج:

في ضوء ما تقدم يمكن استخلاص النتائج الآتية:

- وجود أثر لنسبة التضخم في العائد على الأصول في المصارف الإسلامية، والعلاقة طردية بينهما، وظهر ذلك جلياً في البيانات المالية لهذه المصارف، كما أنّ أرباحها غير ناجمة بمجملها عن عملياتها التشغيلية التي تتعلق بالنشاط الأساسي للمصرف فحسب، وإنما ناجمة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي.

- وجود أثر لنسبة التضخم في العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية، والعلاقة طردية بينهما. ويمكن تفسير ذلك من خلال البيانات المالية حيث كانت صافي الأرباح بعد الضريبة مرتفعة على الرغم من احتفاظ المصرف بنسبة من الاحتياطي الخاص إلا أن المصارف استطاعت أن تحقق الأرباح من خلال عملياتها.

- إنّ قيام المصارف باتباع استراتيجيات هجومية وانكماشية تهدف إلى زيادة إيراداتها وترشيد نفقاتها في ظل الظروف الراهنة ولا سيما اضطراب الأوضاع الاقتصادية في سورية والتخوف من الاستثمار في مثل هذه الظروف وتزايد مخاطر عدم السداد الناجمة عن توقف عدد من العملاء عن سداد التزاماتهم وتعثر عدد آخر منهم. وظهر ذلك جلياً من خلال قائمة الدخل حيث كانت إيرادات المصارف عاملاً تلو الآخر أكبر من التكاليف في ظل فترات ارتفاع معدلات التضخم، مما أثر ذلك بشكل إيجابي على المصارف. مع ضرورة الانتباه إلى أن جزء من هذه الإيرادات ليس ناجماً فقط عن عمليات المصرف التشغيلية وإنما جاء نتيجة إعادة تقييم مركز القطع البنوي.

13- التوصيات:

في ضوء النتائج والتحليلات السابقة والتي تعكس أثر التضخم في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية، توصي الباحثة بما يلي:

- على المصارف أن تقوم بمراقبة معدلات التضخم لمعرفة حجم التأثير في الربحية وهذا مؤداه القيام بإدارة المخاطر المحتملة التي من الممكن التعرض لها. ويتم ذلك من خلال المواظبة على قياس أثر التضخم في سيولتها لمعرفة التأثير الذي يولده التضخم عليها، ومعرفة انعكاساته على ربحيتها، وتقديم الحلول لمعالجة ذلك.
- قيام المصارف باستثمار الفائض النقدي لها وعدم الاحتفاظ به لتجنب انخفاض القيمة الشرائية للنقود في حالة التضخم.

14-المراجع العلمية:

14-1 المراجع باللغة العربية:

1. بكر، نجلاء(2000)، اقتصاديات النقود والبنوك، وزارة التعليم العالي، ص 119.
2. بوادقجي والحريري، عبد الرحيم ومحمد خالد،(2006)، الاقتصاد الكلي، جامعة دمشق، ص 39.
3. حزوري، حسن(2015)، العوامل المؤثرة في ربحية المصارف (دراسة تحليلية على عينة من المصارف الخاصة في سورية)، مجلة جامعة الفرات، المجلد 10، العدد 40، ص80.
4. كنجو، كنجو، خلف، أسهمان (2014)، إدارة المؤسسات المالية، منشورات جامعة البعث، كلية الاقتصاد، مديريةية الكتب والمطبوعات الجامعية، ص 123.
5. العصار، رشاد، الحلبي، رياض (2010)، النقود والبنوك، عمان، الطبعة الاولى، دار ضياء للنشر والتوزيع، ص 163
6. الزرقان، صالح طاهر(2010)، العوامل المالية والاقتصادية المؤثرة في عوائد الأسهم، دار جليس الزمان، ص49.
7. الشيخ، فهمي،(2008)، التحليل المالي، فلسطين، رام الله، الطبعة الأولى، ص 44.
8. العامري، سعود جايد مشكور(2014)، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، عمان، الطبعة الثانية، ص42.
9. عبد الباقي، اسماعيل ابراهيم(2016)، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، ص: 54
10. عبد اللاوي، عقبة (2020)، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر، مطبعة الرمال، ص52.
11. عبد الهادي، محمد سعيد(1999)، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل – التحليل المالي، الطبعة الأولى، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع ص 200.
12. عبدربه، رائد محمد(2013)، الاقتصاد السياسي، الجنادرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 176.
13. العبيد، ميمون علي(2015)، أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية، مجلة جامعة البعث، المجلد 73، العدد 9، ص 131.
14. عقل، مفلح(1989)، مقدمة في الإدارة المالية، عمان: معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، ص 42.
15. محمد، فضل عبد الكريم(2010)، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، البحرين، ص 32.
16. قحف، منذر(2013)، قضايا معاصرة في النقود والبنوك والمساهمة في الشركات، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ص 35.
17. قناوي، عزت(2005)، أساسيات في النقود والبنوك، دار العلم والتوزيع، ص 63
18. قنطقجي، سامر(2010)، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار أبي الفداء العالمية للنشر، الطبعة الأولى، ص 100.
19. محمد، علي محمود(2014)، سعر الفائدة في ربحية المصارف التجارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 1، ص 544.
20. مرهج، منذر، حمودة، عبد الواحد، مزريق، رامي(2014)، تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 2، ص336.
21. ملوخية، أحمد(2005)، الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، مكتبة بستان المعرفة، جامعة الاسكندرية، ص 308.

22. النعيمي، التميمي، عدنان تايه، أرشد فؤاد(2008)، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، عمان، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص 102.
23. النعيمي، التميمي، عدنان تايه، أرشد فؤاد(2009)، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 349.
24. الوادي، سمحان، سمحان، محمود حسين، حسين محمد، سهيل أحمد،(2009)، النقود والمصارف، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص 79.
- 14-2 المراجع باللغة الأجنبية:

1. Aburime, UHOMOIBHI, (2014), **Determinants Of Bank Profitability: Company–Level Evidence From Nigeria**, University of Nigeria, Nigeria, P.10.
2. Adeusi S, and et al, (2014), **Determinants Of commercial bank's Profitability**, **International Journal of Economics**, Commence and Management, u.k, vol.2, Issue.12, P.4.
3. Badreldin, Ahmed Mohamed(2009)، **Measuring the Performance of Islamic Banks by Adapting Conventional Ratios**, Faculty of Management Technology, Working Paper No. 16 October,p.5.
4. Cupain Amzal(2016), **The Impact of Macroeconomic Variables on Indonesia Islamic Banks Profitability**, *journal of Economics*, vol2, No1, p81.
5. Hong ،Abdul Razak ،Siew Chun ،Shaikh Hamzah(2015) ، **The Impact Of Nominal GDP And Inflation On The Financial Performance Of Islamic Banks In Malaysia"**.
6. Tariq, Waqas, Usman. Muhammad, Aman. Inam (2014), **Determinants of Commercial Banks Profitability: Empirical Evidence from Pakistan**, International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol. 4, No. 2,Pp10–22.

15-3المواقع الالكترونية:

1. <http://www.dse.sy> التقرير السنوي لسوق دمشق للأوراق المالية.